زراعة الأشجار الخشبية

على جسور الترع والمصارف وحول القرى

مصر محرومة من الغابات . ولما كانت حاجتها إلى المنتجات الخشبية كبيرة فإنها تعتمد منذ العصور القديمة على الأخشاب التى تستوردها من الخارج لمختلف الصناعات المحلية مع استثناء أخشاب بعض الأشجار المصرية القليلة العدد مثل السنط والجميز والأثل والتوت والسدر . وقد كانت بمصر حراج كثيرة بعد الفتح العربى ولسوء الحظ تضاءلت واضمحلت .

ولقد وجه والى مصر الكبير محمد على باشا جهوده لتشجيع زراعة الأشجار الخشبية ، واقتفى إبراهيم باشا أثر والده . ولما تولى الخديو إسماعيل باشا عرش مصر عمل على تعميم زراعة الأشجار بشتى الوسائل وحذا حذوه المغفور له الملك فؤاد الأول . وفى عهده أرسلت بعثة زراعية إلى جاوه وشبه جزيرة الملايو وسرنديب واستحضرت معها مجموعة قيمة من الأشجار الخشبية .

ولقد كانت أعمال هؤلاء الولاة والملوك ذخيرة بدت قيمتها إبان الحرب الماضية عندما تعذر استيراد الأخشاب وارتفعت أثمانها فقطعت آلاف الأشجار فى جميع نواحى مصر واستعمل بعضها فى الصناعات المختلفة والبعض الآخر فى الوقود واستطاعت مصر بفضل وجود عدد محدود من أشجار شوارع القاهرة وضواحيها أو على جوانب طرق الوجهين البحرى والقبلى أن تواجه أزمة الحاجة إلى الأخشاب أثناء الحرب الماضية عندما وقفت حركة النقل وكان من العسير استيراد الأخشاب من البلاد الأجنبية .

قد رأت مجلة الفلاحة نشر هذه الكلمة عن زراعة الأشجار الخشبية وذلك بمناسبة تفضل جلالة الملك بغرس أول شجرة فى مشروع « غابة بركة فاروق » .

وبهذه المناسبة نذكر أن وزارة الزراعة تقدمت بمشروع قانون لغرس الأشجار الخشبية على جسور الترع والمصارف ، وقد أقر البرلمان بمجلسيه هذا القانون .

ويمكن لمصر إنتاج مقادير كبيرة من أخشاب الصناعة والوقود فى مواقع لا تتعارض زراعتها فيها مع إنتاج المحاصيل كالطرق الزراعية وجسور الترع والمصارف وحول القرى وفى الأراضى الصيفية والمتطرفة إذ من المسلم به أنه لا يمكن إنشاء غابات بالمعنى المعروف فى الأراضى الزراعية المصرية لأسباب كثيرة أهمها ارتفاع قيمة هذه الأراضى التى تصلح لزراعة المحاصيل وعدم توافر المياه لزراعة الأراضى البعيدة عن مواردها وقلة الأمطار ببلادنا مما لا يتيسر معه الاستغناء عن الأراضى التى لا تصل إليها المياه وعدم إقبال الملاك على زراعة أشجار فى أراضيهم الزراعية لأنها لا تدر ربحاً إلا بعد فترة طويلة ولم تتعود نظم الإنتاج المبنية على قواعد الربح البعيد الأجل كما هو الحال فى كثير من البلدان التى تهتم بإنتاج الأخشاب .

ولا جدال فى أن حاجتنا إلى الأخشاب بأنواعها ستبقى مستمرة بل وستتزايد تبعاً لزيادة السكان للتقدم الصناعى الآخذ فى الازدياد وستدفع البلاد مبالغ طائلة ثمناً لها سنوياً.

وقد كان متوسط ما تدفعه مصر سنوياً فى السنوات الخمس الأخيرة ما يربو على مليون ونصف مليون جنيه . ويقدر ما صرف فى عام ١٩٣٨ على فلنكات القضبان الحديدية وحدها بمبلغ ٢٢٣٩١٤ جنيهاً . وإزاء هذه الحال عنيت وزارة الزراعة بوضع نظام ثابت لاستغلال جسور الترع والمصارف العمومية وما حول القرى والأراضى التى لا تصلح لزراعة المحاصيل بزراعتها بالأشجار الخشبية .

وتبلغ أطوال جسور الترع والمصارف حوالى ٣٩٧٨٠ كيلومتراً منها ٢٢١٠٤ كيلومتر فى الوجه البحرى و ١٧٦٧٦ كيلو متراً فى الوجه القبلى . وستحتاج هذه الأطوال إلى ستة ملايين شجرة تبلغ نموها الكامل وتصير صالحة للقطع بعد ١٥ — ٤٠ سنة وقد بادرت الوزارة بإعداد عدتها للقيام فوراً بهذا المشروع الذى سيعود على البلاد بالفوائد الجمة والذى يعد بحق الحجر الأساسى للاستغلال الصناعى لمادة من ألزم المواد لحياتها الصناعية .

وقد وقع الاختيار على أشجار السرسوع والكافور والكازوارينا والأثل لمزاياها الهامة فى الصناعة وغيرها .

والسرسوع : شجرة كبيرة الحجم سريعة النمو ذات جذور وتدية تنجح فى جميع

أنواع التربة المصرية ولو كانت محتوية على بعض الأملاح ويجود نموها فى الأراضى الجيدة ذات التربة الخفيفة أو المتوسطة خصوصاً على جوانب الترع والحقول حيث تتوافر الرطوبة .

والسرسوع من الأشجار ذات الأخشاب المهمة فى عالم الصناعة خصوصاً فى الهند وأخشابها سمراء اللون ذات خطوط يانعة صلبة جداً وقوية تعيش لمدة كبيرة وتستعمل فى الهند فى أعمال المبانى وصناعة الأثاث وعربات الركوب والنقل وفى عمل العجل بما فيها عجل عربات المدافع .

الكافور : شجرة كبيرة الحجم سريعة النمو جداً تفوق فى سرعة نموها جميع الأنواع المنزرعة فى مصر وتنجح فى مختلف أنواع التربة المصرية حتى التى تحتوى على نسبة كبيرة من الأملاح أو الأراضى الطينية الثقيلة ويجود نموها فى الأراضى الجيدة ذات التربة الخفيفة والمتوسطة أوالرملية خصوصاً فى جوانب الترع .

أخشاب الكافور البلدى حمراء اللون ذات مسام ضيقة متشابكة وصلبة جداً ويمكن تجفيفها وتغطيتها بسهولة وأخشاب هذا النوع مطلوبة بكثرة فى أستراليا لعمل الكبارى وما يشابهها من المنشآت الثقيلة ولفرش الطرقات وتعمل منها فلنكات السكك الحديدية وصناعة عربات الركوب والنقل ، وكان يمكن استعمالها فى صناعة أثاث المكاتب .

الكازوارينا : شجرة كبيرة الحجم سريعة النمو إلا أنها أبطأ كثيراً من الكافور البلدى ، تجود فى مختلف أنواع التربة المصرية خصوصاً على جوانب الترع وحدود المزارع حيث تتوفر الرطوبة حتى لو فرض أن بالأرض نسبة كبيرة من الأملاح إلا أن الكافور يتفوق عليها فى مثل هذه المناطق .

أخشابها قاتمة اللون ذات مسام خفيفة جميلة التلوين وتستعمل أحياناً للأعمدة ولكن معظم استعمالها كوقود .

الأثل : شجرة كبيرة الحجم سريعة النمو تنمو فى جميع أنواع التربة المصرية

خصوصاً المناطق الجافة أو التى تكون أرضها مالحة لدرجة لا تصلح فيها زراعة الأشجار الأخرى مثل الكافور والكازوارينا .

أخشابها متينة قوية تصلح لصنع الآلات الزراعية وفى أعمال الخراطة والوقود .

وليست هذه الأشجار التى وقع عليها الاختيار هى كل ما يصلح غرسه ببلادنا وإنما انتخبت لسهولة الحصول على بذورها وعقلها بمصر وتوجد هناك أشجار أخرى جيدة نجحت زراعتها ببلادنا مثل الماهوجانى والكايا والسرو والحور والسدر يلا وغيرها ، وستعمل الوزارة على إكثار هذه الأنواع أيضاً حتى إذا أكثرت بذورها وثبت نجاحها بصفة نهائية أمكن إحلالها فى المستقبل محل غيرها من الأشجار الأقل صلاحية .

وللأشجار الخشبية التى ستزرع على الطرق وجسور الترع والمصارف قيمة أخرى فضلا عن قيمتها المادية إذ أنها تجمل المنظر وتلطف حرارة الجو وتمنع الأتربة وتصد الرياح الشديدة عن المزروعات والمساكن فيقل ضررها خصوصاً فى موسم الإزهار وفى موسم هبوب رياح الخماسين وتقوى جسور الترع والمصارف .

وفضلا عن ذلك فإن الأشجار الخشبية التى تظلل الطرق والجسور عظيمة النفع إذ أن كثيراً ما يصاب الفلاحون — خصوصاً فى الوجه القبلى — بضربة الشمس لخلو الطرق من الظل الكافى .

وستكون الأشجار التى تغرس الآن معدة للقطع بعد ٢٠ سنة وسيكون متوسط ما يقطع منها سنوياً بعد ٢٠ سنة هو ٣٠٠ ألف شجرة يقدر ثمن الواحدة منها بجنيه على الأقل وستحل أشجار صغيرة محل الأشجار الكبيرة التى ستقطع وبذلك تجنى البلاد أرباحاً حسنة مستمرة تقدر سنوياً بـ ٣٠٠ ألف جنيه ويمكن حينئذ الاستغناء عن بعض الأخشاب المستوردة بما يعادل هذه القيمة .